



رسالة مؤرخة 23 أيار/مايو 2025 موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أبلغكم بأنه جرى إطلاع مجلس الأمن على رسالتكم المؤرخة 30 نيسان/أبريل 2025 (S/2025/268) المتعلقة بقرار مجلس الأمن 2767 (2024)، التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والصومال وأصحاب المصلحة الدوليين، بإجراء استعراض استراتيجي مستقل لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال.

ويحيط مجلس الأمن علماً بالتوصيات الواردة في تقرير الاستعراض الاستراتيجي المستقل، ويلاحظ كذلك أن المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية تتطلب مداولات وموافقات من قبل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وفقاً لولاياتها ولميثاق الأمم المتحدة. ويشدد مجلس الأمن على أهمية الفعالية التشغيلية لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وقدرته على تنفيذ ولايته بالكامل، بما في ذلك ما يتعلق بالدعم اللوجستي الذي يقدمه لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال والجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية، تمسحاً مع القرار 2767 (2024).

وعلاوة على ذلك، يشرفني أن أبلغكم بأنه جرى إطلاع مجلس الأمن كذلك على رسالتكم المؤرخة 7 أيار/مايو 2025 (S/2025/295) المتعلقة بقرار مجلس الأمن 2767 (2024)، التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً يتناول بالتفصيل التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لتنفيذ الإطار المنشأ بموجب القرار 2719 (2023) في البعثة بموجب التنفيذ المختلط المبين في التقرير المشترك.

ويرحب مجلس الأمن بالتقدم الكبير المحرز في جميع مسارات العمل في خريطة الطريق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ القرار 2719 (2023)، ويعترف بالإضافة إلى ذلك بالجهود المبذولة من خلال إجراء المزيد من المشاورات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (انظر S/2025/268 و S/2025/295)، ليتسنى تنفيذ الإطار المنشأ بموجب القرار 2719 (2023) في البعثة في حدود الموارد المتاحة. ويحيط مجلس الأمن علماً كذلك بالبيان المؤرخ 25 نيسان/أبريل 2025 بشأن مؤتمر القمة الاستثنائي للبلدان المساهمة بقوات في البعثة، وبيان حكومة الصومال الفيدرالية ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ 29 نيسان/أبريل 2025، الذي كرر دعوة الاتحاد الأفريقي إلى تطبيق القرار 2719 (2023) على البعثة. ويشير مجلس الأمن إلى التأييد الواسع الذي حظي به القرار 2767 (2024) عند اعتماده.



ومع ذلك، يعرب مجلس الأمن عن أسفه لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ الإطار المنشأ بموجب القرار 2719 (2023) في البعثة، على الرغم من التأييد الواسع الذي أعربت عنه الدول الأعضاء. ولذلك، لا يمكن لمجلس الأمن أن يؤكد طلب الأمين العام الوارد في الفقرة 39 من القرار 2767 (2024).

ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، ويشدد على أن استمرار وجود البعثة لا غنى عنه لتحقيق السلام والأمن في الصومال. ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه لمواصلة تقديم حزمة الدعم اللوجستي عن طريق مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، على النحو المنصوص عليه في الفقرات من 29 إلى 34 من القرار 2767 (2024).

ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي في دعم تنفيذ القرار 2767 (2024)، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يواصل تقديم المشورة والدعم، على النحو الذي طلبه الاتحاد الأفريقي، لتعزيز تعبئة الموارد اللازمة للبعثة، بما في ذلك عقد اجتماع رفيع المستوى للمانحين على وجه السرعة.

ويشجع مجلس الأمن الجهات المانحة التقليدية والجديدة على تقديم الدعم من خلال توفير التمويل اللازم للبعثة لتمكينها من تنفيذ ولايتها بالكامل، ويرحب بالتبرعات التي عُيِّنَت حتى الآن من المجتمع الدولي (انظر S/2025/295). ويطلب مجلس الأمن كذلك إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والصومال، في التحديث الثاني المطلوب في الفقرة 46 من القرار 2767 (2024)، توصيات إلى مجلس الأمن بشأن إدخال تحسينات على تعبئة الموارد من أجل التبرعات المقدمة من المانحين إلى بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، بما يتماشى مع مبادئ القدرة على التنبؤ والمرونة والاستدامة.

ويشير مجلس الأمن إلى القرار 2719 (2023) ويؤكد من جديد موافقته على النظر في الطلبات المقدمة من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على أساس كل حالة على حدة، للحصول على إذن من مجلس الأمن لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بموجب الفصلين السابع والثامن من الميثاق، بغية الحصول على الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، وفقاً للشروط المحددة في الفقرات من 3 إلى 13 من القرار 2719 (2023). ويتطلع مجلس الأمن إلى التقرير السنوي المقبل عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار 2719 (2023).

ويؤكد مجلس الأمن من جديد إدانته لمحاولات حركة الشباب تقويض السلام والأمن والاستقرار في الصومال والمنطقة، بما في ذلك من خلال الأعمال الإرهابية، التي لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، ويعرب عن التزامه بمواصلة دعم الصومال من أجل تحقيق سلام وأمن دائمين ومستمرين.

(توقيع) إيفانجيلوس سيكيريس

رئيس مجلس الأمن